الوقف على المنون
وظاهرة التطور اللغوي

كمال سعد أبو المعاطي
كلية المعلمين - الأحساء

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد ﷺ وبعد :-

فهذا بحث يتناول ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة وهي ظاهرة «الوقف على المنون» وذلك باعتبارها مظهراً من مظاهر التطور اللغوي الذي غاب عن كثير من علماء اللغة المتقدمين ما يمكن أن يقدمه من تفسير لكثير من قضايا اللغة وظواهرها. وقد أكد البحث بداية على أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها وهم من الأحياء ومن ثمَّ فهي تتطور وتتغير ويعرض لها من سنن التطور ما يعرض لغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وقد أثبت البحث أن للوقف على المنون عند العرب أربع لغات درسها النحاة بشكل منفرد أظهر كل لغة على أنها مستقلة أو شبه مستقلة عن أختها، ومن ثمَّ جاء تناولهم مفتقراً إلى النظرة الشمولية التي تحيط بالظاهرة وتجمع صورها المتعددة في إطار واحد في محاولة لإيجاد علاقة مشتركة بينها. وهو ما حاول البحث إثباته بعد أن أكد أن هذه اللغات الأربع التي ذكرها النحاة ما هي إلا صور متعددة لظاهرة لغوية واحدة ولكن في مراحل زمنية مختلفة.

ومن ثمَّ انتهى البحث إلى لغة ربيعة التي تقف على المنون بالسكون في جميع حالاته ما هي إلا تطور طبيعي للغة أزد السَّراة التي يُبدل فيها التنوين مطلقاً حرفاً من جنس الحركة السابقة فيكون بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفاً وبين اللغتين لغات تمثل كل واحدة منها مرحلة من مراحل هذه الظاهرة.

الوقف على المنون وظاهرة التطور اللغوي

يدور معنى الوقف في اللغة حول الكفّ والحبس يقال: أوقفت الدابة، أي: حبستها. جاء في الصحاح: "وقَفَت الدابة تقف وقوفاً. ووقفتها أنا وقفاً؛ يتعدى ولا يتعدى... ووقفت الدار للمساكين وقفاً"(١).

وفي أساس البلاغة: " وقف القارئ على الكلمة وقوفاً، ووقف الكلمة وقفاً. ووقَّفْتُ القارئ توقيفاً: علمته مواضع الوقوف"(٢).

وجاء في لسان العرب: "الوقف مصدر قولك: وقَفْتُ الدابة، ووقفت الكلمة وقفاً ... فإذا كان لازماً قلت وقفت وقوفاً"(٣).

ومما سبق يتضح أن (الوقف) مصدر للفعل (وقف) إذا كان متعدياً، أما اللازم فمصدره (الوقوف).

وأما في اصطلاح النحاة "فهو قطع الكلمة عما بعدها زمناً ما ينتفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها"(٤) وقد استدرك الرضيّ على هذا التعريف بأنه يوهم أن الوقف لا يكون على كلمة إلا وبعدها شيء، وذلك بسبب قوله: "عما بعدها" ورأى أن الأعمّ أن يكون هو: "السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام"(٥).

(١) انظر: الصحاح للجوهري مادة (وقف).

(٢) انظر: أساس البلاغة للزمخشري مادة (وقف).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة (وقف).

(٤) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧١، والتعريفات للشريف الجرجاني / ١٣٨.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢ / ٢٧١.

وقد اتفق القرّاء مع النحاة حول هذا المعنى الاصطلاحي للوقف، إلا أن القراء زادوا الأمر تفصيلاً حيث رأوا أن استئناف القراءة يكون إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله. كما أوضحوا أن قطع الصوت دون تنفس يسمى: سكتاً. وأن قطعه دون أن يكون هناك نية لاستئناف القراءة يسمى: قطعاً. وبذلك يختلف الوقف عن السكت في جواز التنفس معه، ويختلف عن القطع في أن القراءة معه منوية ومع القطع منتهية(١).

غير أن من العلماء من يرى أن المصطلحات الثلاثة لا تستعمل بهذه المعاني إلا مقيدة، فإذا لم تقيد فإن الوقف يشملها جميعاً(٢). قال الأشموني: والوقف والسكت والقطع بمعنى، وقيل: "القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"(٣).

ويقابله أي: الوقوف (الابتداء) فإذا كان الابتداء عملاً فإن الوقف استراحة عن ذلك العمل، ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون: لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر(٤). وهو أحد عشر نوعاً، ذكر السيوطي أن المستعمل منها عند أئمة القراء تسعة: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق(٥).

ومع تعدد طرائقه واختلافها فيما بينها في القواعد والشروط التي تنظم كل واحدة منها إلا أنها تتفق في النهاية على مبدأ عام واحد يقضي بعدم الوقف إلا

(١) النشر في القراءات العشر ـ لابن الجوزي ١ / ٢٣٩ـ ٢٤٠.

(٢) انظر: السابق. نفس الصفحة.

(٣) انظر: السابق ١ / ٢٣٨ ومنار الهدى في الوقف والابتدا / ٨.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢ / ٣٣٨.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١ / ١٩٢.

على ساكن؛ لأنه ـ كما سبق ـ محل انتهاء الكلام، وكما لا يُبتدأ بساكن، فكذلك لا يُوقف على متحرك.

وقد أجمع النحاة على أن الإسكان المقصود هنا هو الإسكان المجرد؛ أي الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف، ذلك أنه موضع استراحة كما أنه موضع يضعف فيه الصوت، فاختاروا له أخف الأحوال وهو السكون. وما ذهبوا إليه يتفق في كثير مع ما انتهى إليه علم اللغة الحديث الذي ينظر إلى ظاهرة الوقف على أنها واحدة من الظواهر الموقعية التي ترجع إلى كراهية توالي الأضداد أو كراهية التنافر في النظام اللغوي للغة العربية إذ يرى "أن الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئياً أو كليًّا أو عن انقطاع النفس أو لأي سبب يدعو إلى قصد الوقف يُعتبر عكس الحركة تماماً، فبينه وبين الحركة تنافر"(١).

وعلى أية حال فأيًّا كان الاتفاق أو الاختلاف حول عدد الطرائق أو الكيفيات التي يتم بها الوقف، وأيّا كان تفسيرها فإن الذي يعنينا في هذا المقام هو الحديث عن شكل واحدٍ من أشكال الوقف وهو «الوقف على المنون» وذلك باعتباره مظهراً من مظاهر التطور اللغوي الذي غاب عن كثير من علماء اللغة المتقدمين ما يمكن أن يقدمه من تفسير لكثير من قضايا اللغة وظواهرها، إذ من المعروف أن اللغة كالكائن الحي فهي تحيا وتنمو على ألسنة المتكلمين بها وهم من الأحياء(٢)، ومن ثم فهي تتطور وتتغير بفعل الزمن كما يتطور الكائن الحي ويتغير، ويصدق عليها ما يصدق على الظواهر الاجتماعية الأخرى من سنن التطور، فاللغة ليست ساكنة أو هامدة، وإنما هي عرضة دائماً للتطور المطرد في مختلف عناصرها: أصواتها،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها. د/ تمام حسان ٢٧٠-٢٧١.

(٢) انظر: التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. د/ رمضان عبدالتواب ٩٠.

وقواعدها، ومتنها، ودلالتها، يقول أولمان: "اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحايين، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور"(١).

وإذا كان التطور هو سُنة الله في الخلق عامة وفي اللغات بصفة خاصة فإن العربية لم تكن يوماً بدعاً بين اللغات فهي أيضاً" حلقة في سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغير، أي أنها لم تكن كما يتخيل بعض الناس بصورتها التي رويت لنا منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها"(٢). ولا شك في أن ما نسميه نحن بالعربية الفصحى يشتمل في كثير من ظواهره على بعض حلقات هذا التطور بمعنى: أننا قد نلاحظ في هذه اللغة أحياناً صورتين أو أكثر لظاهرة لغوية واحدة، وبعض هذه الصور يمثل فترة تاريخية أقدم من الصور الأخر(٣). وقد اتضح هذا بشكل جلي في ظاهرة الوقف على المنون التي ذكروا لها عدة صور فبعد أن قسّم النحاة التنوين إلى أنواع منها: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، وتنوين الغالي، قالوا: إذا وقفت على منون غير مؤنت بالتاء وليس التنوين فيه للعوض أو نحوه فإن للعرب في الوقف عليه لغات(٤). ذكروا منها:

اللغة الأولى: وفيها يحذف التنوين والحركة السابقة عليه في حالتي الرفع والجر، وإبداله ألفاً مع الإبقاء على الفتحة في حالة النصب. وقد نعتوا هذه اللغة بأنها عُليا

(١) دور الكلمة في اللغة ـ أولمان. ترجمة وتعليق د/ كمال بشر/ ١٥٦.
وانظر: اللغة والمجتمع. د/ علي عبد الواحد وافي/ ٧٨.

(٢) التطور اللغوي د/ رمضان عبدالتواب/ ١٠-١١.

(٣) انظر: السابق/ ١١ ولغات البشر لماريو باي/ ٤٢ ترجمة صلاح العربي.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٣٨.

اللهجات وفصحاها،(١) وبأنها أرجح اللغات وأكثرها(٢). قال سيبويه: "فأما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون"(٣).

وقد عللوا الوقف على هذا النحو بأنهم قصدوا أن تكون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل؛ لأن الوقف ـ كما سبق ـ محل استراحة، والكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها، فيخففونها بالقلب أو الحذف، وقد اختاروا الحذف حال الضم والكسر، واختصوا النصب بالقلب لخفة الألف والفتحة. قال الأنباري: "فإن قيل: فلِم أبدلوا من التنوين ألفاً في حالة النصب ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال الرفع ولا ياء في حال الجر؟ قيل لوجهين: أحدهما إنما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجر، فإن الضمة والكسرة ثقيلتان. والوجه الثاني: أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة، ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم؛ فلذلك لم يبدلوا منه ياء"(٤).

والوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرهما الأنباري هو مذهب سيبويه الذي يتضح في قوله: "فأما في حال الجر والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة كان

(١) الأمالي الشجرية ـ لابن الشجري ١ / ٣٨٠، ٢ / ١٥٩.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ لابن هشام / ٧١٥ تحقيق: عز الدين السعدي.

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٦.

(٤) أسرار العربية للأنباري / ٤١٣.

أثقل"(١) وقوله أيضاً: "فأما الألف فليست كذلك؛ لأنها أخف عليهم. ألا تراهم يفرون إليه في المثنّى ونحوه، ولا يحذفونها في وقف، ويقولون في فخِد: فخْذ، وفي رُسُل: رُسْل، ولا يخففون الجَمَل، لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو"(٢).

وأما الوجه الثاني فهو مذهب النحاة من غير سيبويه، قال ابن جنى: "واعتل غير سيبويه في ترك إلحاقهم المرفوع واواً والمجرور ياء بدلاً في الوقف من التنوين بأن قال: كرهوا أن يقولوا: قام زيدو؛ لئلا يشبه آخر الاسم آخر الفعل في نحو: يدعو ويحلو، وهذا غير موجود في الأسماء استثقالاً له، وكذلك لو قالوا: مررت بزيدي؛ لالتبس بالمضاف إليك نحو غلامي وصاحبي"(٣).

اللغة الثانية: وفيها يبدل التنوين مطلقاً حرفاً من جنس الحركة السابقة، فيكون بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفاً، وينسب النحاة هذه اللغة أو هذه الطريقة في الوقف إلى قبيلة أزد السراة، قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو وهذا عمرو، ومررت بزيدي وبعمري. جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف"(٤).

غير أن هذه الطريقة ـ فيما يبدو ـ لم تحظ بالقدر الكافي من القبول والرضا من قِبل النحاة، ولذلك فقد وصفوها بأنها "لغة ردية" وذلك بسبب ثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولوقوع الواو وقبلها ضمة في آخر اسم معرب وهو مما رفضوه في

(١) الكتاب: ٤ / ١٦٧.

(٢) السابق: نفس الصفحة.

(٣) سر الصناعية الإعراب ـ لابن جني ٢ / ٥٢٢، وانظر الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٩.

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٧ وانظر الجمل للزجاجي ٣٠٩، والأمالي الشجرية ٢ / ١٥٩.

كلامهم ولالتباس الياء في نحو: مررت بزيدي وبغلامي بياء المتكلم(١). وقد تأكد هذا الثقل في محاولة السيوطي الاعتذار عن أصحاب هذه اللغة، وذلك في قوله: "وكأن البيان عندهم أولى وإن لزم الثقل"(٢).

اللغة الثالثة: حذف التنوين مطلقاً والوقف بالسكون في جميع الحالات، يستوي في ذلك الضم والكسر والنصب، وهذه هي لغة ربيعة وطيّئ يقولون: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيدْ. ولم يحكها سيبويه، وإنما حكاها الأخفش وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين(٣). قال ابن جني: "حدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فرَجْ، فكما حمل أزد السراة المرفوع والمجرور على المنصوب كذلك حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو علي عن أبي عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور"(٤) ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إلى المرء قيسٍ أُطيل السُّرى ... وآخذ من كلِّ حيّ عُصَمْ(٥)

فقال (عُصمْ) ولم يقل (عُصما).

وقال ابن جني: «أخبرنا بعض أصحابنا يرفعه إلى قطرب أنه أنشد:

شَئِز جنبي كأنّي مُهْدأٌ ... جعل القين على الدَّفّ إبَرْ(٦)»

ولم يقل: إبرا.

(١) الأمالي الشجرية ٢/١٥٩.

(٢) همع الهوامع ـ للسيوطي ٢/٢٠٥.

(٣) انظر: الخصائص ـ لابن جني ٢/٩٧، والجمل للزجاجي/ ٣٠٩.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٥٢٢ وانظر الخصائص ٢/٩٧.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه (ص٨٧) في مدح قيس بن معدى كرب وانظر أيضاً: الخصائص ٢/٩٧ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧ وخزانة الأدب ٢/٢٦٤.

(٦) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه (ص٥٩) واللسان مادة (هدأ) والخصائص ٢/٩٧ وشرح المفصل ٩/٦٩ وانظر سر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧.

اللغة الرابعة: وفيها يبدل التنوين حال النصب همزة، نقل ذلك سيبويه عن الخليل، ونسبها إلى بعض طيّئ، حيث يقفون على المنون المنصوب بإبدال التنوين همزة يقولون: رأيت رجلأ بهمز الألف، وذلك شأنهم في كل ألف حال الوقف، وقد علل سيبويه ذلك بأن الهمزة قريبة من الألف، فجعلوها كذلك لأنه أخف عليهم(١).

هذه هي أهم الطرائق أو اللغات التي ذكرها النحاة لهذه الظاهرة (ظاهرة الوقف على المنون). ولعل إمعان النظر في معالجتهم لها يؤكد افتقار تلك المعالجة إلى النظرة الشمولية التي تجمع هذه الصور محاولة إيجاد علاقة بينها، ومن ثم البحث عن تفسير مناسب لها. وربما يرجع ذلك إلى تعدد البيئة اللغوية التي اعتمد عليها النحاة في دراستهم لهذه الظاهرة وعدم وضوح العلاقة بين اللغة واللهجة في أذهانهم، حتى إن بعضهم كان يخلط بينهما خلطاً فاحشاً ويعد اللهجات العربية لغات مختلفة وكلها حجة(٢). أضف إلي ذلك عدم أخذهم بفكرة التطور اللغوي، وهي فكرة بات من الصعب إنكارها أو الغض من شأنها أو تقليل دورها الذي يمكن أن تقدمه في معالجة مثل هذه الظواهر اللغوية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار معطيات علم اللغة الحديث وما انتهى إليه من حقائق. فما دمنا قد سلمنا بأن اللغة ظاهرة اجتماعية فمن الضروري أيضاً التسليم بأنها عرضة لكل ما يعرض للظواهر الاجتماعية الأخرى من تغير وتطور بفعل الزمن واستعمال الناس لها، ولا شك أن عمر اللغة العربية المديد وانتقالها من السلف إلى الخلف عبر القرون قد عرَّضها لشيء من التطور في جميع مستوياتها، وأن عوامل التطور قد أثرت فيها بشكل أو بآخر، فالتطور الطبيعي المطرد لأعضاء النطق في الإنسان ومنهج أدائها

(١) انظر: الكتاب ٤ / ١٧٦.

(٢) انظر: الخصائص ٢ / ١٠ وفصول في فقه اللغة د/ رمضان عبدالتواب [ص٧٣].

لوظائفها واختلافها في كل جيل عن الجيل السابق له. كل هذه الأمور من شأنها أن تؤثر في نطق اللغة بحيث تختلف في صورتها عن الصورة التي كان ينطق بها آباؤنا الأولون إن لم يكن في بنيتها الطبيعية فعلى الأقل في استعدادتها(١).

ولعل إعادة النظر في هذه الظاهرة ومعالجتها في ضوء ما انتهى إليه علم اللغة الحديث من القول بفكرة التطور لعل هذا يوضح بل يؤكد أن هذه الطرائق التي أثبتها النحاة لهذه الظاهرة ما هي إلا صور متعددة لظاهرة واحدة في مراحل زمنية مختلفة. فالوقف على المنون بالحركات الطويلة (الألف، والواو، والياء) أو ما ينسبه اللغويون إلى قبيلة "أزد السراة" إنما يمثل - في رأينا - الأصل في الوقف على المنون، ذلك أن التنوين إنما يلحق الاسم للدلالة على اكتماله والإشعار بأنه غير مضاف لما بعده ولا متصل به(٢). وعليه فليس لوجوده مسوغ في حالة الوقف؛ لأن الوقف هو علامة الانقطاع والانفصال الأساسية. قال السهيلي: "ومما يدلك على أنها علامة فصل - يقصد علامة التنوين - سقوطها في الوقف، إذ السكوت مُغنٍ عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها"(٣). ومعنى هذا أن التنوين يسقط عند الوقف وذلك لانتفاء العلة الموجبة له. ومن المعروف أيضاً أن "إسقاط الصامت أو تقصيره كثيراً ما يكون مصحوباً بإطالة تعويضية للحركة السابقة أو اللاحقة"(٤). ويبدو أن هذا هو ما حدث في هذه اللغة حيث أُسقط التنوين وعوض منه بمد الحركة السابقة، وهو ما أشار إليه ابن الشجري في قوله: "وحذفوه - أي التنوين - في الوقف وبغير عوض... وأزد السراة عوضوا فقالوا: زيدو وبزيدي"(٥).

(١) انظر: اللغة والمجتمع. د/ علي عبدالواحد وافي/ ٤٩.

(٢) انظر: الأمالي للسهيلي. تحقيق: محمد إبراهيم البنا/ ٢٦.

(٣) السابق/ ٢٦.

(٤) تأملات في بغض ظواهر الحذف الصرفي. د/ فوزي حسن الشايب/ ٨١.

(٥) الأمالي الشجرية ٢/ ١٥٩.

وقد جاء هذا التعويض متناسباً مع طبيعة اللغة ونظامها العام؛ إذ لا حذف بدون تعويض، قال المبرد: "إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب"(١). وقال عبد القاهر: "من شأنهم إذا حذفوا من الكلمة ما يكون في نظائرهم أن يجعلوا لها شيئاً لا يكون لما لم يحذف منه ذلك"(٢).

وإذا كانت هذه الصورة التي مثلتها لغة أزد السراة هي الأصل في الوقف على المنون، فمن البدهي أن تستمر على ألسنة المتكلمين لها لفترة زمنية ثم يعرض لها من سنن التطور ما يغير من شكلها ... وهو ما حدث بالفعل عندما تخلصت الظاهرة من الضمة الطويلة والكسرة الطويلة، وتم الوقف على المرفوع والمجرور بالسكون دون المنصوب الذي بقي على حاله، وهذا أمر طبيعي؛ إذ من المعروف أن اللغة ـ أي لغة ـ تميل في تطورها نحو السهولة والتيسير، ومن ثم تحاول جاهدة التخلص من كل صوت عسير؛ لتستبدل به صوتاً آخر لا يتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً. وهذا الأمر لم يكن خافياً على نحاتنا القدامى وإن لم ينظروا إليه في ضوء نظرية التطور اللغوي. قال سيبويه: "أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ... فأما في حال الجر والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة كان أثقل ... فأما الألف فليست كذلك لأنها أخف عليهم"(٣).

ومن ثم وصلت الظاهرة إلى الصورة التي نعتها اللغويون بأنها عُليا للهجات وفصاحها وبأنها أرجح اللغات وأكثرها. وهذه الصورة ـ في رأينا ـ تمثل مرحلة

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ـ لابن ولاد ٢٧٠، والممتع الكبير في التصريف ـ لابن عصفور ـ تحقيق: فخر الدين قباوة/ ١٥٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٩٥.

(٣) الكتاب ٤/ ١٦٦-١٦٧.

وسطاً بين لهجة أزد السراة ولهجة ربيعة التي تحذف التنوين وتقف على المنون بالسكون في جميع الحالات، وهي اللهجة التي استقر عندها أمر الوقف على المنون ولم تعد قاصرة على ربيعة فحسب، بل تجاوزتها إلى غيرها حتى صارت الأكثر شيوعاً والأوسع انتشاراً على ألسنة المتكلمين بالعربية قديماً وحديثاً. ولعل الناظر فيما ينطق به مستعملو العربية الآن يتأكد له انتشار هذه اللهجة على ألسنة الناطقين بالعربية في معظم البلدان.

وأما الصورة الرابعة التي يبدل فيها التنوين حال النصب همزة والتي نقلها سيبويه عن الخليل ونسبها إلى بعض طيِّئ، فيبدو أنها لم تنل حظها من الشيوع، وأنها اقتصرت على هذا البعض من طيِّئ. كما أن هذه اللغة لم تكن خاصة بالوقف على المنون المنصوب فقط، وإنما كانت تتجاوزه إلى كل اسم ينتهي بألف سواء كانت هذه الألف أصلاً من أصول الكلمة أو ألف تأنيث أو ألف الضمير أو الألف المبدلة من التنوين فقد كانوا يقولون في حُبلى: حبلأ، وفي يضربها: يضربهأ، وفي رجلا: رجلأ[1]. ومن ثم لم تحظ هذه اللغة باهتمام النحاة خاصة فيما يتصل بباب الوقف على المنون. حتى إن كثيراً منهم أهمل ذكرها فيما يخص هذا الباب.

وهكذا فإن التأمل في هذه الظاهرة وتطورها وما آلت إليه يبين أنها استقرت أو كادت على الصورة التي نسبها النحاة إلى قبيلة ربيعة التي تقف بالسكون في جميع حالات الوقف على المنون. غير أن تقييد هذه الصورة بقبيلة ربيعة فقط يظهر تحكُّماً وتعسفاً يناقض طبيعة اللغة وميلها الفطري إلى التطور المستمر، وكذلك ميلها إلى تغليب السهل على الصعب، وجنوحها إلى القضاء على

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٧٦، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٥.

التفريعات الكثيرة والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة في داخل اللغة(١). وهو أمر حدث ولا يزال يحدث في لغتنا العربية فمثلاً بالنسبة لعلامات التأنيث" نحن نعرف أن العربية الفصحى تملك ثلاث علامات هي التاء والألف المقصورة والألف الممدودة، وقد لوحظ أن العلامتين الثانية والثالثة قد ضاعتا في اللهجات العربية الحديثة، وحلت محلهما العلامة الأولى وهي التاء، فنحن نقول في: حمراء وبيضاء وصحراء وبيضاء وصحراء: حمرة وبيضة وصحرة .. كما نقول في حُبلى وسلمى وفتوى: حبلة وسلمة وفتوة، ويبدو أن هذا الميل قديم في العربية الفصحى"(٢).

وعلى أية حال فإن لهجة ربيعة هي التي سادت على ألسنة المتكلمين بالعربية ـ كما سبق أن أوضحنا ـ هذا على الرغم من احتفاظ الفصحى بالصورة التي تقف على المنون المنصوب بالألف دون المرفوع والمجرور، ولعل في احتفاظها بهذه الصورة أسباباً منها: أنها تمثل لهجة قريش ومن حذا حذوها من القبائل الحجازية؛ إذ من المعروف أن الجزيرة العربية كانت تمثل مسرحاً كبيراً عاشت فيه قبائل شتى كانت موزعة على نواحيها في الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتشير المراجع القديمة إلى أسماء هذه القبائل، وتعزو إلى كل قبيلة خصائص لغوية تجعل من لسانها لهجة مستقلة عن لهجات جاراتها، حتى بلغ عدد اللهجات العربية المرصودة في أقصى ما وصلنا إليه من إحصاء أكثر من أربعين لهجة(٣). وقد كانت قريش ـ مع فصاحتها ورقة لسانها ـ "إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم

(١) التطور اللغوي د/ رمضان عبدالتواب/ ٨٦.

(٢) انظر: السابق ٨٦-٨٧.

(٣) في التطور اللغوي د/ عبدالصبور شاهين/ ٤٧، وانظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٣٤-١٣٥.

أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب"(١). ثم نزل القرآن الكريم بهذه اللغة، فزادها قوة وتثبيتاً، وأكسبها ذيوعاً وانتشاراً، وصارت محفوظة بحفظه إلى ما شاء الله.

غير أن هذا الحفظ المتعلق بالقرآن الكريم لم يمنع من تطور هذه اللغة على ألسنة أصحابها من القرشيين حتى انتهت إلى ما يجب أن تنتهي إليه من التخفيف والتسكين في الحالات الثلاث، فهذا الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك ـ وهو من قريش بحيث قال أبوه ذات مرة" وكنت من قريش في بيتها، ومن بيتها في وسطه"(٢) ـ يروي عنه صاحب العقد الفريد، الحكاية التالية "وقال الوليد يوماً وعنده عمر بن عبدالعزيز: يا غلام، ادع لي صالحْ، فقال الغلام: يا صالحاً! فقال له الوليد: انقص ألفاً. فقال له عمر بن عبدالعزيز: وأنت يا أمير المؤمنين فزد ألفاً"(٣).

وهكذا وجدت هذه اللغة طريقها إلى ألسنة القرشيين إلى حد جعل الوليد بن عبد الملك وهو من قريش ـ على النحو الذي ذُكر ـ لا يتردد في استعمالها. الأمر الذي يؤكد عدم قصرها على ربيعة وحدها، بل تجاوزها إلى غيرها من القبائل واستحسان القرشيين لها. ومما يؤكد ذلك أيضاً أن النصوص التي استشهد بها النحاة، واستدل بها اللغويون لهذه اللغة أو هذه الطريقة في الوقف جاءت منسوبة إلى الشعراء من قبائل أخرى غير ربيعة كالأعشى الثعلبي، وعدي بن زيد الذي ينتهى نسبه إلى بني امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم. ولعل نظرة عجلى إلى شعر عدي بن زيد تكشف عن تكرار وقفه على المنون المنصوب بالسكون وليس بالألف

(١) انظر: الصاحبي لابن فارس/ ٢٣.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ـ لأبي حيان التوحيدي ٢ / ٧١ تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين.

(٣) العقد الفريد ـ لابن عبدربه ٥ / ١٧١ تحقيق: مفيد قميحة ـ بيروت.

في أكثر من موضع، من ذلك مثلاً ما أثبته ابن جنى في «سر صناعة الإعراب» وذلك قوله(١): "أخبرنا بعض أصحابنا عن قطرب أنه أنشد لعدي بن زيد قوله(٢):

أتعْرِفُ أمس من لَميسَ طَلَلْ مثل الكتابِ الدارس الأحْوَلْ

وقد كنتَ بحراً كالفرات تميـ ـرُ النـاسُ منـه دَرْمكاً وحُلَلْ

ولم يقل: (طَلَلا) ولا (حُللا). وأنشدنا له أيضاً(٣):

هـل تـرى مـن ظُغُـن باكـرة يتطلّعْـنَ مـن النَّجـدِ أُسُـرْ

ولم يقل (أُسُرا).

ومن ذلك أيضاً قول قطرب: سمعنا بعض العرب الفصحاء من بني حنظلة ينشد(٤):

لما رأت في ظهري انحناءْ والمشْـيَ بعـد قَعَسٍ إحناءْ

أجْلَتْ وكان حبُّها إجلاءْ وجعلت نصف غَبوقي ماءْ

ثـم تقـول من بَعيدٍ هـاءْ دحرجـةً إن شئـت أو إلقاءْ

قال: فوقف على هذا كله بغير ألف"(٥).

وقد دافع ابن جني عن هذه اللغة في أكثر من موضع، وأنكر أن يكون الحذف فيها للضرورة الشعرية؛ لأنه لا مجال للضرورة في هذه الشواهد، وإنما هي لغة وطريقة في الوقف كُتِب لها الذيوع والانتشار بسبب ما توفره من جهد وما تقدمه

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧.

(٢) انظر: ديوانه/ ١٥٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٨، والدرمك: نوع من الدقيق.

(٣) انظر: ديوانه/ ٦٠ والسابق نفسه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٤٧٨، وانظر الكتاب لابن درستويه ١٠٦، وأمالي الزجاجي ١٨٦-١٨٨. والقعس: خروج الصدر ودخول الظهر. والغبوق: الشرب بالعشى.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٤٧٨.

من سهولة ويسر في النطق. فمن ذلك قوله: "إن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير ألف فيقول: رأيت محمدْ، وكلمت جعفرْ" وقوله: "من قال: ضربت زيدْ، وكلَّمت محمدْ، فوقف بغير ألف فليس حذفه الألف لضرورة الشعر". وكذا قوله: "إن ترك الألف في قولك (ضربت محمدْ) إنما هو لغة وليس لضرورة"(١).

وهكذا ينتصر ابن جني لهذه اللغة على هذا النحو، وفي هذه الفترة المبكرة، مما يؤكد أن ظاهرة الوقف على المنون قد تطورت إلى هذا الشكل واستقرت عليه منذ فترة زمنية بعيدة، ويؤكد أيضاً أن ما نلاحظه من الوقف بالسكون في الحالات الثلاث على ألسنة المتكلمين بالعربية اليوم يضرب بجذوره في أعماق اللغة وأن هذا التطور سُنة طبيعية تصيب اللغات.

* * *

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٩-٤٨٢.

المصادر والمراجع

١ـ الإتقان في علوم القرآن ـ لجلال الدين السيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢ـ أساس البلاغة ـ تأليف: جار الله الزمخشري ـ تحقيق الأستاذ: عبدالرحيم محمود ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٣ـ أسرار العربية ـ لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق: محمد بهجة البيطار ـ مطبوعات المجمع العلمي ـ دمشق.

٤ـ أمالي الزجاجي ـ تحقيق الأستاذ: عبدالسلام محمد هارون ـ القاهرة سنة (١٣٨٢هـ).

٥ـ أمالي السُّهيلي في النحو واللغة ـ تحقيق: محمد إبراهيم البنا ـ القاهرة سنة (١٩٧٠م).

٦ـ أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ـ تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

٧ـ الإمتاع والمؤانسة ـ لأبي حيان التوحيدي ـ صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٨ـ الانتصار لسيبويه على المبرد ـ لابن ولاد التميمي ـ دراسة وتحقيق د/ زهير سلطان ـ مؤسسة الرسالة، بيروت ـ الطبعة الأولى سنة (١٩٩٦م).

٩ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق الدكتور/ محمد عزالدين السعيدي ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت سنة (١٩٩٩م).

١٠ـ تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ـ د/ فوزي حسن الشايب ـ حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت ـ الحولية العاشرة سنة (١٩٨٩م).

١١ـ التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. د/ رمضان عبدالتواب ـ القاهرة، سنة (١٩٨٣م).

١٢ـ التعريفات ـ للشريف الجرجاني ـ دار الشؤون الثقافية ـ وزارة الإعلام ـ العراق.

١٣ـ الجمل في النحو ـ لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق وتقديم الدكتور/ علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت سنة (١٩٨٨م).

١٤ـ خزانة الأدب ـ لعبد القادر البغدادي ـ تحقيق وشرح الأستاذ/ عبدالسلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة سنة (١٩٨١م).

١٥ـ الخصائص ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سنة (١٩٨٦م).

١٦ـ دور الكلمة في اللغة ـ تأليف ستيفن أولمان ـ ترجمة د/ كمال بشر ـ الطبعة العاشرة مكتبة الشباب ـ القاهرة سنة (١٩٨٦م).

١٧ـ ديوان الأعشى ـ شرح وتحقيق د/ محمد حسين ـ مكتبة الآداب ـ القاهرة.

١٨ـ سر صناعة الإعراب ـ تأليف أبي الفتح بن جني ـ دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق سنة (١٩٩٣م).

١٩ـ شرح التصريح على التوضيح ـ الشيخ خالد الأزهري ـ المطبعة الأزهرية ـ مصر ١٣٢٥.

٢٠ـ شرح شافية ابن الحاجب ـ للشيخ رضيّ الدين الاستراباذي ـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ـ دار الفكر العربي بيروت سنة (١٩٧٥م).

٢١ـ شرح الكافية في النحو ـ لرضيّ الدين الاستراباذي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٢ـ شرح المفصل ـ لموفق الدين بن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت.

٢٣ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ـ لابن فارس تحقيق / السيد أحمد صفر ـ القاهرة سنة (١٩٧٧م) .

٢٤ـ الصحاح ـ لإسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت سنة (١٩٧٩م) .

٢٥ـ العقد الفريد ـ لابن عبدربه ـ تحقيق الأستاذ مفيد قميحة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ـ سنة (١٩٨٣م) .

٢٦ـ فصول في فقه العربية ـ د / رمضان عبدالتواب ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة سنة (١٩٨٣م) .

٢٧ـ في التطور اللغوي ـ د / عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٢٨ـ كتاب الكتاب ـ لابن درستويه ـ تحقيق د / إبراهيم السامرائي، والدكتور / عبدالحسين الفتلي ـ الكويت سنة (١٩٧٧م)

٢٩ـ الكتاب لسيبويه ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة (١٩٧١م) .

٣٠ـ لغات البشر ـ تأليف ماريوباي ـ ترجمة صلاح العربي ـ القاهرة سنة (١٩٧٠م) .

٣١ـ اللغة العربية معناها ومبناها ـ د / تمام حسان ـ القاهرة سنة (١٩٧٣م) .

٣٢ـ اللغة والمجتمع ـ د / علي عبدالواحد وافي ـ عكاظ للنشر ١٩٨٣م ـ الرياض .

٣٣ـ المقتضد في شرح الإيضاح ـ لعبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق د / كاظم بحر المرجان ـ دار الرشيد للنشر ـ وزارة الثقافة / العراق سنة (١٩٨٢م) .

٣٤ـ الممتع في التصريف ـ لابن عصفور الإشبيلي ـ تحقيق د / فخر الدين قباوة ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت سنة (١٩٧٨م) .

٣٥ـ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ـ للأشموني ـ مطبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة سنة (١٩٧٣م) .

٣٦ـ النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري ـ البابي الحلبي ـ القاهرة د .ت .

٣٧ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ لجلال الدين السيوطي ـ عُني بتصحيحه بدر الدين النعساني ـ مكتبة الجانجي ـ القاهرة سنة (١٢٣٧هـ) .

٣٨ـ الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء ـ د / محمد خليل نصرالله ـ حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ الحولية الحادية والعشرون سنة (٢٠٠١م) .

* * *